

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، داود طبيشة ، باسم المبيضين .

المميز :

وكيله المحامي إ

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار
الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية ذات الرقم (٢٠١٤/١٤٠٠)
تاريخ ٢٠١٥/١/٢٨ والمتضمن ما يلي :

١- إعلان براءة المتهم
عن جناية واقعة أنشئ
أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المسندة إليه
في مستهل القرار لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقتنع بحقه .

٢- تجريم المتهم
، بجناية هتك العرض بحدود المادة
(١/٢٩٨) عقوبات مكررة ثلاث مرات وتنفيذ العقوبة وهي وضعه
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها والمتضمنة حبس المميز ثلاث سنوات وتجريمه وذلك لمخالفتها الأصول والقانون .

٢- إن محكمة الجنايات لم تقبل الإفادة الدفاعية من المميز ولم تبدِ أي تعليق بالنسبة للإفادة وحيث جاء المميز موضحاً فيها سبب اعترافه لدى المدعي العام وخوفه من التهديد له من شقيق المدعوة المشتكية .

٣- أخطأت محكمة التمييز (والأصح محكمة الجنايات الكبرى) بإصدار قرارها بالحبس ثلاث سنوات على المتهم المميز واعتمادها على تكرار المميز بفعل هتك العرض مكرراً ثلاث مرات وبالنسبة لبراءة المتهم من واقعة أنثى واعتمادها على التقرير الطبي الذي أكد أن غشاء البكارة سليم وعليه قامت المحكمة بصرف النظر عن اعتراف المميز والذي كان اعترافه لدى المدعي العام بموضوع واقعة أنثى كون التقرير كان مخالفاً للاعتراض ولا يمت له بصلة ولكن المحكمة اعتمدت في قرارها على الاعتراف بهتك العرض والمكرر والذي نفت المدعوة أسماء أن المميز م يقوم بلمسها قطعاً وهنا نجد التناقض بالقرار الصادر من المحكمة .

٤- أخطأت محكمة الجنايات في إصدار قرارها معتمدة على شكوى المشتكية التي كانت شهادتها لدى المحكمة متناقضة مما أدى بالمحكمة أحالتها على المدعي العام جنوب عمان بجرم شهادة الزور والتي أكدت في أقوالها أن المتهم المميز لم يقوم بلمسها وهي من طلبت منه أن يصطحبها معه إلى مكان سكنه والتي أكدت أن السكن كان موجوداً به أيضاً شقيق المميز وإنه لم يقوم بلمسها بالأساس ومؤكدة على ذلك من خلال التقرير الشرعي المبرز لدى المحكمة ن /١ الذي يؤكد أن المشتكية مدركة للمكان والزمان وهي بكامل أهليتها وإن غشاء البكارة سليم .

الطأ _____ ب :

١ - قبول التمييز لتقديمه ضمن المدة القانونية .

٢ - نقض القرار المميز للأسباب الواردة ولأي سبب تراه محكمتك _____
وفي الموضوع فسخ القرار وإصدار قراركم بإعلان براءة المميز المتهم من
جناية هتك العرض .

* بتاريخ _____ خ ٢٥/٢/٢٠١٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعتة
الخطية رقم _____ م (٢/٤/٢٠١٥/٣٠٧) قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً
وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى
محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم
التهمتين التالين :

- ١ - جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٨) عقوبات مكررة ثلاث مرات.
- ٢ - جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من
عمرها خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات .

الوقائع التالية :

تتلخص وقائع هذه القضية كما جاء بإسناد النيابة العامة :

بوجود معرفة وعلاقة غرامية بين المتهم والمجني عليها

(مواليد ٢/٤/١٩٩٧) وبتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٤ خ

خرجت المجني عليها من منزل ذويها وانتقلت بالمتهم الذي اصطحبها إلى منزله
وهناك قام بتقبيلها على فمها ورقبتها وتذليلها وبعدها قاما بشلح ملابسهما وقام
المتهم بالنوم فوق المجني عليها ووضع قضيبه على منطقة فرجها وأدخل جزءاً
منه في فرجها وشعرت بألم وظل يحرك به إلى أن أستمى على الفرشة وبقيت تلك

الليلة في منزله وقام بتقبيلها على فمها وتديبها ورقبتها وفي صباح اليوم التالي كرر فعلته وقام بتقبيلها على تديبها وفمها ورقبتها وبالنتيجة ألقى القبض عليهما وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واعترف المتهم بالجرائم المسندة إليه .

بالتدقيق في أوراق هذه القضية وكافة البيانات المقدمة والمستمعة فيها تجد المحكمة إن وقائعها الثابتة تتلخص :

إن المتهم على علاقة عاطفية مع المشتكى مواليد ٢ / ٤ / ١٩٩٧ وكانا يلتقيان في المطاعم كل شهر مرة تقريباً وبتاريخ ١٤ / ١٠ / ٢٠١٤ خرجت المشتكية من منزل ذويها في مخيم غزة في جرش وقامت بالاتصال بالمتهم الذي حضر إليها إلى مدينة جرش والتقى في مجمع باصات مخيم غزة وركبت معه في أحد الباصات إلى مدينة عمان بعد أن عرضت عليه أن يقوم بأخذها إلى منزله في جبل القصور في عمان ولدى وصولهما إلى الشقة تناولا طعام الغداء وقامت المشتكية بخلع ملابسها وقام هو أيضاً بخلع ملابسه وقام بتقبيلها على صدرها ورقبتها وكرر تلك الأفعال ثلاث مرات وفي اليوم التالي توجه المتهم إلى عمله وخرجت المشتكية إلى جبل القلعة وهناك ألقى القبض عليها وثبت للمحكمة أن جميع هذه الممارسات كانت برضى وقبول المشتكية وتم عرض المشتكية على الطبيب الشرعي ونظم التقرير بحققها والمتضمن أن غشاء البكارة سليم تماماً ولا يسمح بإيلاج قضيب ذكر بالغ منتصب أو ما في حكمه دون حدوث تمزق وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

التطبيق القانوني

والمحكمة بعد سماعها للدعوى وتدقيقها للبينة المقدمة والمستمعة فيها ووزنها تجد :

إن الأفعال التي أقدم المتهم على ارتكابها والثابتة من خلال اعترافه الواضح والصريح أمام المدعي العام والشرطة والذي قنعت به المحكمة هذه الأفعال والمتمثلة بقيام المتهم بتقبيل المشتكية على فمها ورقبتها وصدرها والنوم بجانبها

والاستطالة إلى عورتها ووضع قضيبه على فرجها بعد أن قام كل منهما بخلع ملابسه حتى استمنى على الفرشة التي ينامان عليها وكذلك قيامه في منتصف الليل وتقبيله للمشتكية على صدرها ورقبتها وفمها والنوم بعد ذلك وقيامه في صباح اليوم التالي بتكرار الأفعال نفسها وبرضى المشتكية إنما تشكل هذه الأفعال كامل أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) مكررة ثلاث مرات الأمر الذي يقتضي تجريمه بهذه التهمة وتحديد مجازاته وفق أحكام القانون .

أما بالنسبة بجناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات المسندة للمتهم فتجد المحكمة إنه من الثابت لديها ومن خلال تقرير الطبيب الشرعي (المبرز ن/ ١) وشهادته على هذا التقرير أن غشاء البكارة للمشتكية قطر فتحته اسم وأن هذا الغشاء سليم تماماً ومجمل صفاته ولا يسمح بإيلاج قضيب لذكر بالغ منتصب دون حدوث تمزق الأمر الذي يتناقض تماماً مع اعتراف المتهم من هذا الجانب .

وعليه وحيث جاء اعتراف المتهم من هذه الجهة غير مطابق للواقع والحقيقة ومناقض للخبرة الفنية فقررت المحكمة عدم الأخذ به من هذا الجانب وباستبعاده تجد المحكمة أنه لم يبق أي دليل يربط المتهم بهذا الجرم لاسيما وأن المشتكية قد عادت عن أقوالها وشهادتها أمام المدعي العام وتم إحالتها بتهمة شهادة الزور الأمر الذي يتعين معه عدالة وقانوناً إعلان براءته عن هذا الجرم.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه فإنها قررت وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ما يلي:-

١- إعلان براءة المتهم عن جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المسندة إليه في مستهل هذا القرار لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقه .

٢- تجريم المتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) عقوبات مكررة ثلاث مرات .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات قررت المحكمة تنفيذ إحدى هذه العقوبات وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وعن أسباب التمييز كافة والتي تدور وتتصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها .

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً من خلال بيانات قانونية ثابتة قنعت بها ولها ما يؤيدها دللت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وهي التي عولت عليها في سبيل تكوين عقيدتها وبالأخص منها :

١- اعتراف المتهم الواضح والصريح لدى حماية الأسرة والتي أيد المتهم صحتها وأنها أخذت بطوعه واختياره بأقواله المأخوذة على ص ٤ من محضر التحقيق لدى مدعي عام الجنايات الكبرى .

٢- اعتراف المتهم الواضح والصريح لدى مدعي عام الجنايات الكبرى وهو اعتراف قضائي يعول عليه في بناء حكمها مع سائر أدلة الدعوى ما دام لم يرد أنه لم يصدر عن إرادة حرة واعية .

٣- شهادة المشتكية لدى محكمة الجنايات الكبرى والتي شهدت على أن الأفعال التي قارفها المتهم معها انحصرت بتقبيلها على فمها ورقبتها وأنكرت أقوالها المأخوذة لدى المدعي العام بهتك عرضها من قبل المتهم حيث أحالتها المحكمة إلى مدعي عام جنوب عمان لملاحقتها بشهادة الزور .

بأبي بيئات الدعوى والتي أشارت إليها محكمة الجنائيات الكبرى في قرارها وحيث إن اعترافات المتهم لدى إدارة حماية الأسرة والمدعي العام جاءت واضحة وصريحة من حيث قيامه بتقبيل المشتكية على فمها ورقبتها وصدرها والنوم بجانبها والاستطالة إلى عورتها ووضع قضيبه على فرجها بعد أن خلعا ملابسهما واستمنى على الفرشة التي كانا ينامان عليها ثم قيامه في منتصف الليل بتقبيل المشتكية على صدرها ورقبتها وفمها والنوم بجانبها وفي الصباح كرر الأفعال نفسها مع المشتكية فإن قضاء حكمة الجنائيات الكبرى بتجريمه بجناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) مكررة ثلاث مرات يتفق وأحكام القانون مما يجعل أسباب الطعن التمييزي غير واردة ويتعين ردها .

لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٨/٤/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

الأصل موقع
٧١٩

عضو
عضو

عضو
عضو

رئيس الديوان

دقق ب. ع.